

دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية

The role of financial analysis tools in evaluating the financial performance of an economic institution

بوزار صفية

جامعة الجزائر3

Safia.bouzar@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

بليل حسيبة*

جامعة الجزائر3

bellil.hass2019@gmail.com

تاريخ القبول للنشر: 2021/06/03

تاريخ الاستلام: 2021/05/16

ملخص:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم في جميع المؤسسات، حيث أصبح إلزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، كما أن أدوات التحليل المالي تخدم المؤسسة والمحلل المالي الذي يستعمل نتائج هذه الأدوات في تقديم الاقتراحات المناسبة والفعالة للمؤسسة من أجل تحسين مردوديتها والتنبؤ بحالتها المالية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي؛ المؤشرات المالية؛ النسب المالية.

تصنيف JEL: N 02 ، O 22.

Abstract

Financial analysis is seen as a primary necessity for good financial planning in all institutions, as it has become mandatory for the CFO to know the financial situation of the institution before thinking about developing plans. Due to economic developments, the results appearing in the final financial statements of establishments are no longer able to present an integrated image of the activity without strengthening it by one or more financial analysis tools. In addition, the absolute numbers shown in these lists are no longer able to give an image of the financial condition of the institution, so this data must be reviewed and analyzed in order to determine the reasons for its success or failure. Also, the financial analysis tools help the institution and the financial analyst who use the results of these tools to make the appropriate and the efficient suggestions to the institution in order to improve its profitability and forecast its financial situation.

Keywords: financial analysis, financial indicators, financial ratios.

Jel Classification Codes: N 02 , O 22.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة في كل بلد، حيث يشهد العالم تقدما اقتصاديا كبيرا نظرا لإدخال وسائل وأساليب حديثة في تسيير المؤسسات المالية، باعتبارها هي النواة الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني وحسب المفهوم النظامي فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة، والتي تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية مع الاستغلال الأمثل والفعال للموارد المتاحة داخل المؤسسة، ومن بين الأدوات التي نستعملها منها التحليل المالي الذي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، حيث يعمل بصفة عامة على إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورات متعددة من نشاطها للكشف عن نقاط القوة والضعف بصدد معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وإعطاء المصداقية ودقة للقوائم المالية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات كما أن عملية التحليل المالي لا تقتصر على تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تعكس لنا الحالة المالية للمؤسسة فحسب وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها.

ولتقييم أداء أي وظيفة من الوظائف المؤسسة سواء المالية أو التجارية يواجه المديرون إشكالية اختيار أو انتقاء الأساليب المناسبة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المديرون على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي: نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن تقسيمها إلى طرفين:

1.1. الأطراف الداخلية: يقصد بهم المستويات المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ ان اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظرا لإختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، ويمكن تصنيفها إلى (مفلح محمد عقل، 2009):

- ✓ إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية:
 - مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة؛
 - مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية؛
 - معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة؛
 - تقييم منتجات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج؛
 - التنبؤ بالمستقبل؛
 - المساعدة بالرقابة المالية.
 - ✓ الدائنون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها والدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير درجة ربحية المؤسسة.
 - ✓ المستثمرون: يستفدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، ونصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياستها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة.
- 2.2. الأطراف الخارجية: وهم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

✓ بيوت الخبرة المالية: تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

✓ سمسرة الأوراق المالية: يهدف سمسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على التغيرات التي يمكن ان تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة (مفلح محمد عقل , 2009, ص 236)

✓ المصالح الحكومية: تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة على الأداء المالي وفي بعض صورتها تعكس مدى الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب، كما يمكن استخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الانتمائي للمشاريع وكذلك لخدمة أهداف المستثمرين في السوق المالي.

3. دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي:

تعتبر النسب المالية واحدة من أدوات التحليل المالي والتي تعتمد لتحليل المركز المالي للمؤسسة وربحيتها، ومما لا شك فيه ان استخدام النسب المالية لأغراض تقييم أداء المؤسسة او تحليل مركزها الانتمائي قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الإنتشار.

إن أسهل طريقة وأسرعها لاختبار الأداء المالي للمؤسسة يكون من خلال النسب المالية، حيث ان هذه النسب تمكن مالك المؤسسة من مقارنة ادائها مع أداء المؤسسات المشابهة ضمن نفس القطاع وتشخيص اي مشاكل مالية يمكن ان تعمل بشكل طارئ.

ينبغي عند قيام بالتحليل المالي الاستغناء عن النسب المالية التي تؤدي الى تقديم معلومات في المستقبل، ويقسم كتاب المالية هذه النسب الى مجاميع تركز كل منها على جانب معين كما في ادناه(عدنان تايه النعيمي , 2006):

✓ نسب السيولة: وهي النسب التي يتم استخدامها لقياس القدرة المالية قصيرة المدى للمؤسسات المختلفة، وتهدف إلى معرفة مدى إمكانية تسديد المؤسسات لالتزاماتها المالية على فترة زمنية قصيرة.

فيما وتساعد نسب السيولة في التعرف على طبيعة المطلوبات المالية التي يتم تداولها في المؤسسات بالاعتماد على موجودات المؤسسة القابلة للتداول، ويمكن تحويل هذه الموجودات إلى نقود خلال فترة زمنية معينة توازي مدة الاستحقاقات المطلوب تداولها، وفي حال عدم توفر سيولة مالية داخل المؤسسة فهذا يكون بمثابة جرس إنذار باحتمالية وجود خطر.

✓ نسب الرفع المالي: أما عن هذه النسب فهي تهتم بتمويل الشركة، وذلك من خلال الاعتماد على المديونية للأخريين "الرفع المالي"، حيث تستخدم لقياس مقدرة الشركة على تسديد كافة الديون المترتبة عليها خلال الموعد الخاص للاستحقاقات، ولا تنظر إلى طبيعة الديون أن كانت قصيرة المدى أو طويلة الأجل.

✓ نسب الربحية: فيما تستخدم نسب الربحية في التحليل المالي من أجل قياس قدرة الشركة على صناعة الأرباح، عن طريق الاعتماد على الموجودات داخل المؤسسة وحجم مبيعاتها وحقوق ملكياتها أيضا.

✓ نسب النشاط: وهذه النسب تهتم بقياس الكفاءة الخاصة بإدارة موارد الشركة، من خلال مقارنة مبيعاتها مع حجم الاستثمارات في مجموعة من الأصول، وتساهم في تحديد كفاءة الشركة عن طريق التوزيع الجيد للموارد المالية على الأصول المختلفة.

4. الميزانية المالية لمجمع صيدال:

1.4. ميزانية الأصول:

2018	2017	2016	الأصول
115414200.00	115414200.00	.00115414200	أصول غير جارية
9176317.43	5713016.66	85674903.4	فارق الشراء
			تثبيات معنوية
36329221.45	7712844293.77	7712844293.77	تثبيات مادية
160160510.50	875163806.24	720936985.72	أراضي
119858048.97	136750552.96	73430421.56	مباني
/	267015905.86	268424669.54	تثبيات أخرى
9908256805.08	8838740949.63	10971192633.5	تثبيات في شكل ممتاز
			تثبيات قيد التنفيذ
/	/	/	تثبيات مالية
2477666928.10	2878719294.94	2880760120.03	سندات موضوعة
300000000.00	400000000.00	300000000.00	مساهمات أخرى
80000.00	121664.00	31664.00	سندات مثبته أخرى
87732269.00	70521543.74	55984757.6	قروض وأصول مالية
15914674300.53	24901005227.80	25804694648.76	ضرائب مؤجلة على الأصول
			مجموع الأصول الغير جارية
17256406.07	16421388.90	14392042.47	الأصول الجارية
134194175.05	134194175.05	134194175.05	مخزونات جاري العمل بها
1898138231.06	1646184393.00	1429639015.32	<u>مستحقات ووظائف مماثلة</u>
69511771.53	47117351.10	47189624.67	زبائن
/	/	/	مدينون آخرون
18559989.19	18559989.19	18559989.19	ضرائب
2149569022.84	3330243248.32	1535555769.60	<u>أصول جارية أخرى</u>
			الموجودات وما يماثلها
			توظيفات وأصول مالية أخرى
			الخزينة
4287229595.74	5192720545.56	3179530616.30	مجموع الأصول الجارية
20201903896.27	30093725773.36	28984225265.06	مجموع الأصول

المصدر: تقارير سنوية لمجمع صيدال.

4. ميزانية الخصوم:

2018	2017	2016	الخصوم
			رأس المال
411677000.00	8721856492.20	2586812201.59	حسابات خاصة أخرى
2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	رأس المال الصادر
/	/	/	منح الدولة
/	/	/	رأس مال غير مستعان به
13263207027.34	12792833494.93	2663614184.45	علاوات واحتياطات
/	/	/	فارق إعادة التقييم
/	/	/	فارق المعادلة
-1216955485.77	-1218597146.96	-1122168554.4	النتيجة الصافية
216279590.25	-18718055.48	5696363.41	رؤوس أموال خاصة
-10118816170.07	-9153209927.52	-8219617824.44	فوائد قليلة
5055391961.75	13624164857.17	8414336370.61	مجموع الأموال الخاصة
			خصوم غير جارية
10475790021.29	10333752167.30	8245594005.32	قروض وديون مالية
/	/	/	ضرائب
593645268.24	1059992788.80	1061401552.48	ديون أخرى غير جارية
369975478.65	313559850.05	149560468.25	المثونات والمنتجات
11439410768.18	11707304806.15	9556556026.05	مج الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
561526661.00	505357159.28	1703636352.42	موردون وحسابات ذات صلة
173967794.39	703581499.20	450618938.05	ضرائب
2856455681.21	3107958121.82	2632452453.21	ديون أخرى
115151029.74	445359329.74	439313201.74	خزينة الخصوم
3707101166.34	4762256110.04	5226020945.42	مجموع الخصوم الجارية
20201903896.27	30093725773.36	23196913342.08	مجموع الخصوم

المصدر: تقارير سنوية لمجمع صيدال.

5. تقييم الأداء الفعلي لمجمع صيدال عن طريق مؤشرات التوازن:

1.5 رأس المال العامل الصافي:

FR = خصوم متداولة - أصول متداولة

2018	2017	2016	
4287229595.74	5192720545.56	3179530616.3	أصول متداولة
3707101166.34	4762256110.04	5337015561.61	خصوم متداولة
580128429.4	430464435.52	-2157484945.3	FR

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول رقم(3) نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي في سنة 2016 كان سالبا ومنه وجود عجز أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، أما في السنتين 2017 و2018 فقد كان موجب بنسبة متفاوتة

حيث كان في 2017 (430464435.52) وارتفعت في 2018 إلى (580128429.4) وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت أن تحقق فائض مالي وهامش أمان موجه لاستثمارات قصيرة الأجل.

5. احتياجات رأس المال العامل:

BFR = موارد التمويل - احتياجات التمويل

2018	2017	2016	
4287229595.74	5192720545.56	3179530616.30	أصول متداولة
2168129012.03	3348803237.51	1554115758.79	قيم جاهزة
2119100583.71	1893917308.05	1625414857.5	احتياجات التمويل
3707101166.34	4762256110.04	533701556461	ديون قصيرة الأجل
115151029.74	445359329.74	439313201.74	سلفات مصرفية
3591950136.6	4316896780.3	4897702359.9	موارد التمويل
-1472849552.89	-2472979472.25	-3272287502.3	BFR

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن احتياج رأس المال العامل سالب خلال 3 سنوات حيث قدر هذا الاحتياج سنة 2016 بـ (-3272287502.3) ثم ارتفع سنة 2017 إلى (-2472979472.25) وسنة 2018 إلى (-1472849552.89) وهذا ما يدل على وجود فائض في موارد التمويل قصيرة الأجل.

3.5. الخزينة:

✓ الطريقة الأولى: $TR = FR - BFR$

2018	2017	2016	
580128429.4	430464435.52	-2157484945.31	FR
-1472849552.89	-2472979472.25	-3272287504.37	BFR
2052977983.29	2903443907.77	1114802557.06	TR

المصدر: من إعداد الباحثين.

✓ الطريقة الثانية: $TR = \text{خزينة الخصوم} - \text{خزينة الأصول}$

2018	2017	2016	
2168129012.03	3348803237.51	1554115758.79	خزينة الأصول
115151029.74	445359329.74	439313201.74	خزينة الخصوم
2052977983.29	2903443907.77	1114802557.05	TR

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدولين رقم (5) و(6) نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة خلال 3 سنوات حيث ارتفعت قيمتها بمعدل (100.3) بالمائة سنة 2017 مقارنة ب 2016 ثم انخفضت انخفاض طفيف سنة 2018 وعليه نستنتج أن المؤسسة تستطيع تغطية احتياج رأس المال العامل إذا هي تتوفر على هامش أمان (تتوفر على سيولة نقدية).

6. تقييم الأداء الفعلي لمجمع صيدال عن طريق النسب:

1.6. نسب السيولة:

نسبة التداول = أصول جارية / خصوم جارية * 100

نسبة السيولة النقدية = الموجودات وما يماثلها / خصوم جارية

النسب	2016	2017	2018
نسبة التداول	100.6	101	101.15
نسبة السيولة النقدية	0.032	0.703	0.584

التعليق 1: (نسبة التداول)

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تتراوح بين 100.6 و 101.15 خلال السنوات الثلاث وهي أكبر من 100 بالمائة والتي تبين لنا أن المؤسسة لديها القدرة على تحويل أصولها إلى سيولة فالديون قصيرة الأجل تمت تغطيتها بالأصول المتداولة.

التعليق 2: (نسبة السيولة النقدية)

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية تتراوح بين 30 و 58 بالمائة خلال السنوات الثلاث وهي تساوي أكبر من 30 بالمائة فالديون قصيرة الأجل أقل من القيم الجاهزة.

2.6. نسب الهيكل المالية: (زبيدة سمروود, 2020)

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = موارد ثابتة / استخدامات ثابتة

الاستدانة المالية = ديون مالية ثابتة + خزينة الخصوم

نسبة الاستدانة المالية = الاستدانة المالية / التمويل الخاص

النسب	2016	2017	2018
نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة	0.91	1.02	1.04
الاستدانة المالية	3071765654.94	3553317451.56	2971606710.95
نسبة الاستدانة المالية	0.365	0.260	0.587

التعليق 1: (نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة)

هذه النسبة يجب أن تفوق الواحد (يجب أن تساوي واحد على الأقل) لكي يتحقق التوازن المالي حيث: في سنة 2016 قدرت النسبة ب (0.91) إذا الموارد لم تمويل كل الاستخدامات ولم يتحقق لدينا التوازن المالي، في السنتين الموالتين 2017 و 2018 ارتفعت هذه النسبة إلى (1.02) ثم إلى (1.04) ومنه المؤسسة حققت التوازن المالي والموارد مولت كل الاستخدامات.

التعليق 2: (نسبة الاستدانة المالية)

هذه النسبة يجب أن تساوي 0.5 على الأقل لكي تتمتع المؤسسة بتحرر مالي حيث نلاحظ في السنتين 2016 و 2017 هذه النسبة كانت تساوي (0.365) و (0.260) أي أقل من 0.5 وهذا يعني ان المؤسسة متحررة ماليا (البنك يمنحها قروض)

أما في سنة 2018 قدرت النسبة ب (0.587) أي أكبر من 0.5 وهذا معناه أن المؤسسة غير متحررة ماليا (البنك لا يمنحها قروض).

3.6. نسب المردودية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/مجموع الأصول

المردودية المالية = النتيجة الصافية/أموال خاصة

النسبة	2016	2017	2018
المردودية الاقتصادية	-0.038	-0.04	-0.006
المردودية المالية	-0.133	-0.089	-0.240

7. الخاتمة:

يعتبر التحليل المالي من بين المواضيع التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها لأنها ضرورة تملحها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مداوات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك للعمل على إيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية التي تنتجها المنشأة ومثانة أو ضعف مركزها المالي، وهذا يعني دراسة سياسات المنشأة البيعية والإنتاجية والتسويقية وفي ذلك تعزيز ما تتميز به المنشأة والتخلص من نقاط الضعف ومسبباتها.

8. قائمة المراجع:

1. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2012.
2. علي خلف الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
3. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2009.
4. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، ط2، عمان، 2006.
5. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الجزء الأول، ط2، عمان، 2011.
6. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991.
7. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، ط1، 2010.
8. بشرى العمري، حنان ماني، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، جامعة اكلي محند اولجاج، البويرة، 2018.
9. على عريوة حمزة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة شهادة ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
10. حمزة شمس الدين عبد الرحمان، دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، تخصص التدقيق الحاسبي ومراقبة التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد 2009/03/29.
12. حسين بلعجوز، التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، ملتقى وطني حول التشخيص المالي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، 2012.
13. زبيدة سمروود، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد السادس، العدد الثالث الجزائر، جانفي 2020.